

أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)

د. المختار المحمد حسين كريمه
كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

ملخص البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى التعرف على أهمية التحفظ المحاسبي وأثر ممارساته على جودة المعلومات المحاسبية، بالتطبيق على عينة من مدراء الإدارات المالية، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية، ورؤساء أقسام الحسابات العاملين بشركات التأمين المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، ومن خلال اختبار فروض البحث إحصائياً أظهرت نتائج الدراسة وجود أهمية للتحفظ المحاسبي، وأن ممارساته لها أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أسهمت في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات وزيادة مستوى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وتوصي الدراسة بأهمية استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي في جميع القطاعات على اختلاف طبيعتها أعمالها ومجال نشاطها، والعمل على توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات المستقبلية؛ ليشمل القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات، وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، شركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

Abstract:

The research aims mainly to identify the importance of accounting reservation and the impact of its practices on the quality of accounting information, Applying to a sample of financial departments directors, directors of internal audit departments, and heads of accounts departments working in insurance companies listed on the Libyan Stock Exchange. And by testing the research hypotheses statistically, the results of the study showed the importance of accounting conservatism and that its practices have a positive effect in improving the quality of accounting information, Where it contributed to enhancing the qualitative characteristics of the

information and increasing the level of relevance and reliability of accounting information. The study recommended the importance of using conservative accounting practices in all sectors, regardless of the nature of its business and its field of activity And work to expand the study community in the coming studies to include the industrial sector, the telecommunications sector and other vital sectors.

key words: Accounting conservatism, The quality of accounting information, Insurance companies registered in the Libyan stock market.

أولاً- المقدمة:

تهدف مهنة المحاسبة إلى تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية للمستثمرين والإدارة، ولكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويعتمد المحاسبون لتحقيق هدف المهنة على جملة من المعايير والسياسات والمبادئ والمفاهيم المحاسبية المقبولة عموماً، والتي تضبط عملية القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) أو ما يعرف بمفهوم الحيطة والحذر (Prudence)، وهو من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة، والذي يلعب دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية.

وتعد ممارسات التحفظ المحاسبي أداة مناسبة للمحاسبين والإدارة عند إعداد القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد، وتحمي المحاسبين من المخاطر الناشئة عن نشر معلومات محاسبية قد يثبت خطأها مستقبلاً، أو عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت صحتها مستقبلاً، ولذلك فممارسات التحفظ المحاسبي ينتج عنها مخرجات موضوعية ومعلومات محاسبية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة عموماً، وفي المقابل فممارسات التحفظ المحاسبي قد تتعارض مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يسيء لجودتها، لذلك فإنه من الضروري معرفة أهمية التحفظ المحاسبي وتحديد أثر ممارساته لى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية؛ سعياً للوفاء بمتطلبات المستخدمين.

ثانياً - مشكلة البحث:

تعد ممارسات التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التناؤل، أو عدم اليقين من قبل المحاسبين والمديرين عند تقييم المركز المالي للمنظمة، ولذلك يُفضل مستخدمو البيانات المالية ممارسات التحفظ المحاسبي؛ لأنها تحقق هامش أمان ضد أي نتائج غير متوقعة (إقبال، والقضاة، 2014).

وقد أظهرت الأدبيات عموماً أنّ معلومات الأداء المحاسبي بموجب مبدأ التحفظ المحاسبي تعكس قيمة الأصول الأكثر مصداقية، وأنّ التحفظ المحاسبي يحد من إدارة الأرباح الانتهازية، ويقلل من التلاعب في الأرباح، كما تفيد ممارسات التحفظ المحاسبي في التخفيف من آثار عدم تناسق المعلومات، وتعد أحد آليات الحوكمة. (Kim et al.2013)، (Bertomeu et al.2017)، وتساعد في الرقابة على الإدارة، وعلى الديون وعلى كافة العقود الأخرى، وهي سمة مهمة لحوكمة الشركات (Ball et al.2000).

وعلى النقيض من ذلك أسفرت نتائج بعض الدراسات بأنّ ممارسات التحفظ المحاسبي تتعارض مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، التي من بينها خاصية الحياد و الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، وبخاصة بعد ظهور مفاهيم القيمة العادلة، وبالتالي فتطبيق هذه الممارسات فيه تشويه المعلومات المحاسبية وإظهارها بقيم تختلف عن قيمتها الحقيقية وجعلها غير قابلة للتفسير؛ ممّا يلحق الضرر بمستخدمي المعلومات المحاسبية. (Hendrickson, 2008).

واستناداً على ما تقدّم وجب التعرف على أهمية التحفظ المحاسبي وأثر ممارساته على جودة المعلومات المحاسبية كأحد أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق هذه الممارسات، وذلك على عينة من شركات التأمين المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وعليه تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الرئيسة التالية:

1- هل هناك أهمية لممارسات التحفظ المحاسبي في شركات التأمين المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي؟

- 2- هل هناك أثر لممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:
- أ- هل يحقق التحفظ المحاسبي خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
- ب- هل يحقق التحفظ المحاسبي خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية؟
- ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى التعرف على أهمية التحفظ المحاسبي وتحديد أثر ممارساته على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة و الموثوقية لشركات التأمين محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.
- 2- معرفة طبيعة العلاقة بين ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي.

رابعاً: أهمية البحث.

- يتناول البحث قضية بحثية معاصرة يمكن بيان أهميتها فيما يلي:
- 1 - إبراز أهمية ممارسات التحفظ المحاسبي على الجانب البحثي في البيئة الليبية.
- 2 - المساعدة في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية في أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة فيها خالية من التحيز والتحرّيف.
- 3- مساعدة واضعي المعايير المحاسبية والمشرعين على حسم الجدل والنقاش المثار حول حذف التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لمعايير التقرير المالي.

خامساً- منهج البحث:

لتحقيق الأهداف التي ينشدها البحث، اعتمد الباحث على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهجين المنهجين الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وبعد كلا المنهجين متكاملين، فالمنهج الاستقرائي يعتمد على ثلاث مراحل في الأولى يتم ملاحظة

الظاهرة حيث قام الباحث باستقراء الدراسات والبحوث المرتبطة بالدارسة، ممّا ساعد على تكوين خلفية علمية لجوانب الدراسة المختلفة، وفي الثانية وضعت الفروض العلمية حيث تم وضع الفروض العلمية للدراسة واستخدام قائمة الاستقصاء، وفي الثالثة تم اختبار الفروض بالاعتماد على المنهج الاستنباطي، حيث تم اختبار الفروض باستخدام البرامج الإحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة.

سادساً- حدود البحث:

- يقتصر البحث على عينة من مجتمع الدراسة المكوّن من شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، باعتبارها أحد أهم المؤسسات المالية المهمة في النشاط الاقتصادي الليبي، والأكثر استخداماً لممارسات التحفّظ المحاسبي.
- يقتصر البحث على مدراء الإدارات المالية، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية، ورؤساء أقسام الحسابات العاملين في هذه الشركات بمدن الغرب الليبي، والسبب في اختيار هذه الفئات يرجع لاعتقاد الباحث بأنّها المعنية بموضوع الدراسة.

سابعاً- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيم البحث على النحو التالي:

1. المبحث الأول: استقراء تحليلي لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة.

يتناول الباحث عرض الدراسات السابقة في مجال البحث، وما انتهت إليه تلك الدراسات، واعتبارها بداية انطلاق للباحث على النحو الآتي:

تناولت دراسة (الزمر، 2011) مدى تأثير جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفّظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، نسبة الاستثمار المؤسسي، ومستويات التحفّظ المحاسبي، كما أشارت النتائج إلى عدم معنوية العلاقة بين كل من نسبة الأعضاء التنفيذيين، درجة تشتت الملكية، ومستويات التحفّظ المحاسبي.

وأجريت دراسة (إقبال، والقضاة، 2014)، بهدف التعرف على أثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي، وتوصل الباحثان إلى أن الشركات المساهمة العامة تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وأن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدام التحفظ المحاسبي، وأن التحفظ المحاسبي يخفف من مخاطر انهيار الشركات، وأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب. واستهدفت دراسة (العادلي، 2017)، بيان العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) والقرار الاستثماري من وجهة نظر المستثمرين، وأثر استخدام معيار القيمة العادلة على التحفظ المحاسبي وكيفية قياسه، وخلصت الدراسة باستنباط منهج محاسبي يساهم في ترشيد قرار المستثمر الحالي والمرقب تجاه الشركات المقيدة والمتداولة في البورصة المصرية.

فيما سعت دراسة (AL-Sakini & Al-Awawdeh, 2015) إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركات الصناعية، خلال الفترة (2006 - 2013)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، والتي تعكس ضمناً العلاقة بين التحفظ ومنهج القيمة التاريخية، حيث يلعب التحفظ المحاسبي المنخفض دوراً رئيسياً في القيمة السوقية العادلة للشركات الصناعية.

وتناولت دراسة (Balakrishnan, et. al, 2016) تأثير التحفظ المحاسبي على الاستثمار على مستوى الشركات خلال الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، وتوصلت إلى أن الشركات التي لديها تقارير مالية أقل تحفظاً، شهدت انخفاضاً حاداً في النشاط الاستثماري بعد بداية الأزمة مقارنة بالشركات ذات التقارير المالية الأكثر تحفظاً، وهذه العلاقة أقوى بالنسبة للشركات التي تواجه احتياجات تمويل خارجية أكبر، أو لديها قدر أكبر من عدم تناسق المعلومات.

وبحثت دراسة (Hu, J., Li, A & Zhang, F. 2014)، فيما إذا كان التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين بيئة معلومات الشركة، وأسفرت الدراسة بأن دور

المعلومات المبنية على أساس التحفُّظ المحاسبي يكون أكثر وضوحًا في البلدان ذات الحماية الأضعف لحقوق الملكية الخاصة، ممَّا يشير إلى أنَّ التحفُّظ يحل محل المؤسسات القانونية في ضمان جودة بيئة المعلومات.

وركزت دراسة (et . al ,Isniawati, A, 2018)، على فحص تأثير عدم تناسق المعلومات على التحفُّظ المحاسبي، وتوصَّلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عدم تناسق المعلومات والتحفُّظ المحاسبي.

وبحثت دراسة (Akuntansi, &Ekonomi, 2018) تأثير الرافعة المالية ومخاطر التقاضي والضائقة المالية والتكلفة السياسية ونمو الشركة على التحفُّظ المحاسبي، وتوصَّلت إلى أنَّ الرافعة المالية ومخاطر التقاضي والضائقة المالية ونمو الشركة يمكن أن يحسِّن تطبيق التحفُّظ المحاسبي داخل الشركة، في حين أنَّ التكاليف السياسية ليس لها أي تأثير على التحفُّظ المحاسبي في الشركة.

واهتمت دراسة (Tara Shaw, et . al, 2019)، بفحص العلاقة بين التحفُّظ المحاسبي والامتثال للمسئولية الاجتماعية للشركات، وتوصَّلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفُّظ المحاسبي المشروط والمسئولية الاجتماعية للشركات، وهذه العلاقة أقوى بالنسبة للشركات التي لديها حوكمة أقوى وأضعف للشركات العائلية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

لم تتطرَّق الدراسات السابقة -حسب علم الباحث- لدراسة المنافع الاقتصادية الناجمة عن تطبيق ممارسات التحفُّظ المحاسبي وآثاره المتوقَّعة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وبالتالي فهذا البحث له السبق في دراسة العلاقة بين المتغيرين بالتطبيق على شركات التأمين المسجَّلة في سوق الأوراق المالية الليبي، والتي تقتقر إلى مثل هذه الدراسات، بالرغم من أنَّ قطاع التأمين قطاع حيوي، ومن القطاعات الاستراتيجية التي تسهم في تشكيل بنية الاقتصاد الوطني.

2. المبحث الثاني: أدبيات البحث.

يتناول الباحث أدبيات البحث وفقاً لما يلي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.

يعرض الباحث الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يستخدم مصطلح التحفظ (Conservatism) مرادفاً لمبدأ الحيطة والحذر (Prudence)، والذي يقضي بتسجيل الخسائر قبل تحققها، والاعتراف بها في القوائم المالية، حتى ولو كان السند المؤيد لها ضعيفاً، بينما لا تسجل الأرباح قبل تحققها حتى مع وجود السند المؤيد لها (Hayn&2000Givoly)، وبهذا فهو تجسيد لمبدأ "توقع كل الخسائر، ولكن لا تتوقع أي أرباح".

ويفسر (Basu, 1997) التحفظ بأنه ميل المحاسبين للتعرف على الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة، وهو ما يترجم مبدأ المحاسبة المتمثل في "توقع جميع الخسائر ولكن لا تتوقع أي مكاسب". فيما اعتبره (2-1980- FASB) بمثابة رد فعل حكيم لعدم اليقين، في حين أشار إطار معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى أن التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر، أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل. (IFRS, 2004, Paragraph 37).

وتأسيساً على ما تقدم يرى الباحث بأن التحفظ المحاسبي هو اختيار المبادئ المحاسبية التي تخفض من قيمة صافي الدخل بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصروفات، وأنه أداة مناسبة للمحاسب للتخلي عن النظرة التفاؤلية عند الاختيار بين الطرق المحاسبية لتقييم الأصول والالتزامات، حيث يعترف بكافة الخسائر أو الأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تتحقق فعلاً.

2- أنواع التحفظ المحاسبي:

للتحفظ المحاسبي أنواع متعدّدة يمكن التعرف على أهم ملامحها فيما

يلي: (Ball & Shivakumar, 2005)

أ- التحفظ المشروط: (conditional conservatism)

هو تعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية عند حدوث أخبار غير سارة، وذلك بتخفيض قيمة صافي الأصول، ولا يتم زيادة قيمة صافي الأصول عند حدوث أخبار سارة.

ب - التحفظ غير المشروط: (unconditional conservatism)

يقصد به الاعتراف والإفصاح عن القيمة الأقل لصافي الأصول، والإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية.

3- أهمية التحفظ المحاسبي:

(إقبال، والقضاة، 2014)، (Kim et al.2013)، (Bertomeu et al.2017)

أ- يخفّض من عدم تماثل المعلومات ممّا يسهم في دعم وترشيد قرارات المستثمرين.

ب- يحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، ويخفّض من ممارسات إدارة الأرباح.

ج- يحقّق منافع ضريبية لاعتماده على الاعتراف المبكّر بالخسائر، وتأجيل الاعتراف بالأرباح إلى حين تحققها.

د- أداة مناسبة للمحاسبين في حالة عدم التأكد، وحمايتهم من مخاطر نشر معلومات قد يتبين عدم صحتها مستقبلاً، وكذلك مخاطر عدم نشر معلومات قد يتضح صحتها مستقبلاً.

هـ- يجنب مقاضاة الدائنين، ويخفّض من تكاليف الديون.

ثانياً- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

يتناول الباحث الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعد المعلومات المحاسبية مجموعة من البيانات المسجلة بشأن أحداث مالية ومحاسبية يتم جمعها وفرزها وتصنيفها وترميزها بطريقة ما لتحويلها من بيانات غير مرتبة، وغير منظمّة ولا تعطي معنى واضح إلى معلومات ذات معنى واضح يستفاد منه في عملية اتخاذ القرارات، ورسم السياسات داخل المنظمة وخارجها.

4- خصائص المعلومات المحاسبية:

قسّمت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص النوعية إلى قسمين هما:

أ- الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:

- 1) **خاصية الملائمة (Relevant)** بمعنى أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، وتشمل:
 - القدرة التنبؤية للمعلومات: أن تمكّن المعلومات متخذ القرار من تحسين توقّعاته المستقبلية لنتائج الأحداث.
 - قيمة التغذية العكسية: أن تساعد المعلومات متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقّعات السابقة.
 - التوقيت المناسب: أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فتأخر الحصول عليها يضيّع الكثير من الفرص.
- 2) **خاصية الموثوقية (Reliable)** أو ما يعرف بإمكانية الاعتماد وتشمل:
 - الصدق في العرض: بمعنى صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة أو الحدث موضوع البحث والدراسة.
 - الموضوعية أو القابلية للتحقق: وتعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها.
 - الحياد: بمعنى الابتعاد عن الانحياز المتعمّد، والذي يتمثّل في تعمد الوصول إلى نتائج محدّدة مسبقاً لخدمة فئة معيّنة من المستفيدين.

ب - الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

(1) خاصية الاتساق (الثبات): وهو المحافظة على استراتيجية ثابتة ومتناسقة في كافة المعاملات خلال السنة المالية.

(2) القابلية للمقارنة: ويقصد بها إمكانية إجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة، أو إجراء مقارنات بين المنشآت المتماثلة في نفس النشاط.

3- مستخدمي المعلومات المحاسبية:

على الرغم من التنوع والاختلاف بين فئات المستخدمين للمعلومات المحاسبية واختلاف الاحتياجات والأهداف فيما بينهم، إلا أن هناك صنفين من المستخدمين للمعلومات هما:

أ- المستخدمين الداخليين: ويتمثل في الإدارة وكافة مستوياتها التي تتولّى المهام الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، إذ تحتاج الإدارة للمعلومات المحاسبية في الوظائف الإدارية الأربع.

ب- المستخدمين الخارجيين: ويتمثل في الجهات والأفراد المهتمين بالمعلومات المحاسبية للشركة، مثل المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون والمصارف وحملة السندات والدائنون والعمال والنقابات العمالية والجهات الحكومية، مثل مصلحة الضرائب وغيرها من الجهات، حيث يقومون بالاطلاع على واقع الشركة من خلال قوائمها المالية لاتخاذ القرار المناسب تجاهها كل فيما يخصه.

5- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

عرّف (Verleun et al . 2011) جودة المعلومات المحاسبية بأنها مفهوم غامض ولا يوجد لها مفهوم محدد متفق عليه، حيث ترتبط بتفسيرات مختلفة في أذهان مستخدميها. فيما استخدمت توصية المفاهيم رقم (2) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عدّة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المحاسبية منها: جودة المحاسبة، وجودة المعايير المحاسبية، وجودة القوائم المالية، وجودة الأرباح. واعتمد (أبو الخير، 2007)، في تحديده لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية على مدخلين:

الأول منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات حيث يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، والثاني: مدخل الحوكمة ويركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصلحة لأداء الشركة. في حين أشارت دراسة (Cohen et al. 2008) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على الخصائص النوعية لهذه المعلومات. ومما سبق يرى الباحث بأن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص أساسية وداعمة، أو ثانوية ومدى مصداقيتها وقدرتها في تحقيق احتياجات المستخدمين، كما أن تعدد وجهات النظر حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية قد يرجع إلى مرونة هذا المفهوم.

ثالثاً: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية:

تتصف المعلومات المحاسبية بالملائمة لكي تساعد المستثمرين في إجراء التقييم العادل للمنظمة، وتتصف بالموثوقية؛ لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات للمستثمرين، وقد انقسمت الآراء حول علاقة التحفظ المحاسبي بالمعلومات المحاسبية، منها آراء لبعض المنظمات المهنية المشرفة على المهنة، ومنها آراء لكثاب يعتمدون في آرائهم على دراسات ميدانية أجريت بالخصوص، حيث يعارض مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المغالاة في التحفظ المحاسبي وقام بحذفه من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية باعتبار أنه يحدث تحيزاً في التقارير المالية، ويتعارض مع خاصية الحياد في المعلومات المحاسبية، ولا يعتد بالتحفظ المحاسبي كقيد مفروض على معدي المعلومات المحاسبية (FASB, 2010, Para. BC 3.27).

وفي مقابل ذلك توجد آراء مؤيدة للتحفظ المحاسبي، حيث يؤيد مجلس معايير المحاسبة البريطاني التمسك بالتحفظ كخاصية مؤثرة للمعلومات المحاسبية تزيد من مصداقية وموثوقية القوائم المالية (Artiach and Clarkson, 2013). وأيدته في ذلك العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصاريف يعني تحجيم قدرة الشركة على عمل تحيز في المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى الحد من قدرة الإدارة على القيام بالتصرفات

الانتهازية التي تحقق منافعها على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وأنَّ التحفُّظ المحاسبي من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي، أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدققاتها النقدية، كما يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم يزيد من جودة التقارير المالية التي تعمل على خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات الناشئة من الانهيار الأخلاقي للمديرين، وبالتالي فالتحفُّظ المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية، ممَّا يؤدي إلى خفض تكلفة الديون طويلة الأجل (Chen and Zhu, 2008)، (LaFond&Watts, 2008) (Chen and Zhu, 2013)

وفي ظل ما سبق عرضه في هذا المبحث وتحقيقاً لأهداف البحث، فالأمر يستلزم إجراء دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، حول أثر ممارسات التحفُّظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

3. المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

بعد أن تناولت الدراسة النظرية في المباحث السابقة تأصيلاً علمياً لجوانب الفروض النظرية، يهدف هذا المبحث إلى عرض الشق التطبيقي للبحث استكمالاً للفائدة المرجوة منه، ويتناول المبحث الجانب العملي وفقاً للمحاور التالية:

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة.

يتكوّن مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات المالية، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية، ورؤساء أقسام الحسابات العاملين في جميع شركات التأمين بمدن الغرب الليبي المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي والبالغ عددها ثلاث شركات وهي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة المتحدة للتأمين، شركة الصحارى للتأمين).

واستخدم الباحث قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، خُصص الجزء الأول منها للبيانات العامة عن عينة الدراسة، فيما تناول الجزء الثاني أهمية التحفُّظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، ويحتوي على (8) أسئلة، وخُصص الجزء الثالث لمعرفة أثر ممارسات التحفُّظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، ويحتوي

على (12) سؤالاً، تتم الإجابة عنها بحسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale).

ومثلما احتوت قائمة الاستقصاء على أسئلة مغلقة انتهت بتخصيص جزئية مفتوحة لإعطاء الحرية لأفراد العينة في إضافة أي مقترحات من جانبهم يرونها مهمة، فيما يتعلّق بأهمية التحفّظ المحاسبي وأثر ممارساته على جودة المعلومات المحاسبية، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (90) مفردة، وتم الحصول على (76) مفردة إحصائية وجدت جميعها صالحة للتحليل.

ثانياً: صدق وثبات أداة الدراسة.

1 - صدق الأداة: اختبر الباحث صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق، وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكّمين لوضعها في صيغتها النهائية.

2- ثبات الأداة: من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت (88.5%) وهي نسبة مقبولة؛ لأنّ قيمة ألفا المعيارية أكثر من (60%). وبالتالي يمكن القول بأنّ هذا المقياس ثابت بمعنى أنّ الباحثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة، وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لأنّه يحقق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر (88.5%)، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الأول: أهمية التحفّظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية	8	0.818
المحور الثاني: أثر ممارسات التحفّظ المحاسبي على جودة لمعلومات المحاسبية:	12	0.851

أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية د.المختار احمد حسين كريمه

0.841	6	أ- ملائمة المعلومات المحاسبية
0.858	6	ب- موثوقية المعلومات المحاسبية
0.885	20	الأداة ككل

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) إلى درجة الثبات في استجابات عينة الدراسة وكانت (88.5%) وهي نسبة مقبولة تدل على الثبات والاستقرار، وتعني وجود تجانس واتساق بين المتغيرات المستخدمة.

3- اختبار مقياس الاستبانة:

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وفقاً لما يلي:
قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد في الدراسة:

المقياس	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

4- مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

تم وضع مقياس ترتيبى للمتوسط الحسابي وفقاً لمستوى أهميته، وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج، وذلك كما هو موضَّح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

يوضَّح المقياس الترتيبى للمتوسط الحسابي وفقاً لمستوى أهميته

المقياس	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
الدرجة	4.20-5.0	3.40-4.19	2.60-3.39	1.80-2.59	1-1.79

جدول رقم (3): مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي
منخفضة جداً	1-1.79
منخفضة	1.80-2.59
متوسطة	2.60-3.39
مرتفعة	3.40-4.19
مرتفعة جداً	4.20-5.0

5- عرض نتائج اتفاق أفراد العينة:

المحور الأول: أهمية التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية:

الجدول رقم (4)

يوضح إجابات عينة الدراسة على فقرات أهمية التحفظ المحاسبي في إعداد

التقارير المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	الأهمية النسبية
تهتم إدارة الشركة بممارسات التحفظ المحاسبي في البيانات المالية الصادرة عن القسم المالي.	3.34	1.332	66.80%	متوسطة
تسهم ممارسات التحفظ المحاسبي في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتعمل على تخفيض تكاليف التقاضي وتخفيض الالتزامات الضريبية.	3.61	1.245	72.20%	مرتفعة
ممارسات التحفظ المحاسبي أداة مناسبة للقياس في حالات عدم اليقين عند المحاسبين.	3.41	1.406	68.20%	مرتفعة
تعد ممارسات التحفظ المحاسبي خياراً رئيسياً عند الأزمات المالية ويخفف من مخاطر انهيار الشركات.	3.30	1.386	66.00%	متوسطة
توفر ممارسات التحفظ المحاسبي الحماية للمحاسبين من المساءلة القانونية التي قد يتعرضون لها.	3.57	1.350	71.40%	مرتفعة
ممارسات التحفظ المحاسبي تجنب المحاسبين من مخاطر نشر المعلومات والتي قد يثبت خطأها مستقبلاً.	3.72	1.162	74.40%	مرتفعة
ممارسات التحفظ المحاسبي تحد من عدم تماثل المعلومات.	3.28	1.362	65.60%	متوسطة
استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي تقلل من ممارسات إدارة الأرباح.	3.20	1.414	64.00%	متوسطة
الفقرات ككل	3.43	0.184		مرتفعة

من الجدول رقم (4)، يتضح أنَّ جميع المتوسطات الحسابية لفقرات التي تقيس أهمية التحفُّظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية تتراوح ما بين (3.20) - (3.72)، وجميعها تشير إلى أنَّ أهمية التحفُّظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية هو بدرجة متوسطة أو مرتفعة. حيث تحصَّلت العبارة "ممارسات التحفُّظ المحاسبي تجبُّب المحاسبين من مخاطر نشر المعلومات، والتي قد يثبت خطأها مستقبلاً" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.72) وبلغ انحرافها المعياري (1.162)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما تحصلت العبارة "استخدام ممارسات التحفُّظ المحاسبي تقلل من ممارسات إدارة الأرباح" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (1.414) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أنَّ المتوسط العام لفقرات أهمية التحفُّظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية يساوي (3.43) بانحراف معياري (0.184)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، ممَّا يدل على أنَّ هناك اتفاق بين أفراد العينة على أنَّ أهمية التحفُّظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

المحور الثاني: أثر ممارسات التحفُّظ المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أ- ملائمة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (5)

يوضِّح إجابات عينة الدراسة بشأن أثر ممارسات التحفُّظ المحاسبي

على ملائمة المعلومات المحاسبية

الأممية النسبية	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
متوسطة	65.20%	1.340	3.26	توفر البيانات المالية المبنية على أساس التحفُّظ المحاسبي معلومات على درجة عالية من الدقة تساعد في اتخاذ القرارات.
مرتفعة	69.20%	1.446	3.46	توفر البيانات المالية المبنية على أساس التحفُّظ المحاسبي معلومات ذات قيمة تنبؤيه عالية.

أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية د.المختار المحمد حسين كريمه

مرتفعة	71.80%	1.416	3.59	ممارسات التحفظ المحاسبي تؤدي إلى تقليص الوقت المخصص لإعداد التقارير المالية.
متوسطة	65.20%	1.526	3.26	تحسن التغذية العكسية للتحفظ المحاسبي كافة المعلومات عن العمليات السابقة لمعالجة الأخطاء.
متوسطة	66.40%	1.444	3.32	توفر التقارير المالية المبنية على أساس التحفظ المحاسبي كافة المعلومات المهمة والملائمة لاحتياجات المستخدمين.
متوسطة	67.60%	1.326	3.38	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس التحفظ المحاسبي معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والتحليل واتخاذ القرارات.
متوسطة		0.129	3.38	الفقرات ككل

من الجدول رقم (5)، يتضح أنّ جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مدى ملائمة المعلومات المحاسبية تتراوح ما بين (3.26) - (3.59)، وجميعها تشير إلى أنّ مدى ملائمة المعلومات المحاسبية هو بدرجة متوسطة أو مرتفعة. حيث تحصّلت العبارة "ممارسات التحفظ المحاسبي تؤدي إلى تقليص الوقت المخصص لإعداد التقارير المالية" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.59) وبلغ انحرافها المعياري (1.416)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما تحصّلت العبارة "توفر البيانات المالية المبنية على أساس التحفظ المحاسبي معلومات على درجة عالية من الدقة تساعد في اتخاذ القرارات" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.340) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أنّ المتوسط العام لفقرات مدى ملائمة المعلومات المحاسبية يساوي (3.38) بانحراف معياري (0.129)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، مما يدل على أنّ هناك اتفاق بين أفراد العينة على أنّ مدى ملائمة المعلومات المحاسبية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

ب - موثوقية المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (6)

يوضح إجابات عينة الدراسة بشأن أثر ممارسات التحفظ المحاسبي

على موثوقية المعلومات المحاسبية

الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية النسبية
تتيح ممارسات التحفظ المحاسبي التحقق من المعلومات ومن صحتها.	3.53	1.400	70.60%	مرتفعة
توفر ممارسات التحفظ المحاسبي تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الأحداث.	3.38	1.326	67.60%	متوسطة
تساعد ممارسات التحفظ المحاسبي في إعداد تقارير مالية خالية من التحيز.	3.57	1.350	71.40%	مرتفعة
تساعد ممارسات التحفظ المحاسبي في إعداد تقارير مالية خالية من الأخطاء.	3.46	1.227	69.20%	مرتفعة
أنّ التقارير المالية المبنية على أساس التحفظ المحاسبي يمكن الاعتماد عليها، وأنها تفصح عن كافة المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية.	3.26	1.360	65.20%	متوسطة
ممارسات التحفظ المحاسبي من شأنها جعل التقارير المالية مفهومة من قبل المستخدمين.	3.16	1.357	63.20%	متوسطة
الفقرات ككل	3.39	0.159		متوسطة

من الجدول رقم (6)، يتضح أنّ جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مدى موثوقية المعلومات المحاسبية تتراوح بين (3.16) - (3.57)، وجميعها تشير إلى أنّ مدى موثوقية المعلومات المحاسبية هو بدرجة متوسطة أو مرتفعة. حيث تحضلت العبارة "تساعد ممارسات التحفظ المحاسبي في إعداد تقارير مالية خالية من التحيز" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.57) وبلغ انحرافها المعياري (1.350)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما تحضلت العبارة "ممارسات التحفظ المحاسبي من شأنها جعل التقارير المالية مفهومة من قبل المستخدمين" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.16) وانحراف معياري (1.357) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أنّ المتوسط العام لفقرات مدى موثوقية المعلومات المحاسبية يساوي مجلة رواق الحكمة العدد التاسع يونيو 2021م 230

(3.39) بانحراف معياري (0.159)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مدى موثوقية المعلومات المحاسبية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

ثالثاً - اختبار فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: (لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي في شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي).

دراسة هذه الفرضية، تم صياغة الفرضية الصفرية والبدلية التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي (متوسط الإجابات أقل من أو يساوي 3).

الفرضية البديلة: يوجد أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي (متوسط الإجابات أقل من أو يساوي 3).

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، والجدول رقم (7) يوضح ذلك:

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

المجال	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى المعنوية المشاهدة
لا توجد أهمية لممارسات التحفظ المحاسبي	76	3.43	0.184	6.59	0.000

يتبين من الجدول رقم (7) أن قيمة اختبار (t) تساوي (6.59) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة. أي أنه توجد أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية

(0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي في شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

الفرضية الرئيسية الثانية: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي).

ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية، فقد انبثقت عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات محل الدراسة).

لدراسة هذه الفرضية، تم صياغة الفرضية الصفرية والبدلية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

المجال	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى المعنوية المشاهدة
أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية	76	3.38	0.129	7.20	0.000

يتبين من الجدول رقم (8) أنَّ قيمة اختبار (t) تساوي (7.20) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة. أي أنَّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.
الفرضية الفرعية الثانية:

(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات محل الدراسة).
لدراسة هذه الفرضية، تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة التالية:
الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية.
الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية.
ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، والجدول رقم (9) يوضِّح ذلك:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

المجال	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى المعنوية المشاهدة
أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية	76	3.39	0.159	6.05	0.001

يتبين من جدول رقم (9) أنَّ قيمة اختبار (t) تساوي (6.05) بمستوى معنوية مشاهدة (0.001) وهي أقل من (0.05) ممَّا يعني رفض الفرضية الصفرية، وتقبل

الفرضية البديلة. أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرئيسية: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي).
لدراسة هذه الفرضية، تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة والجدول رقم (10) يوضح ذلك:

الجدول رقم (10)

نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

المجال	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى المعنوية المشاهدة
أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية	76	3.39	0.112	8.47	0.000

يتبين من خلال جدول رقم (10) أن قيمة اختبار (t) تساوي (8.47) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة. أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)

لممارسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

النتائج والتوصيات:

أولاً- نتائج الدراسة.

بعد تحليل نتائج بيانات عينة الدراسة واختبار فروضها يمكن تلخيص نتائجها على النحو التالي:

1- وجود أهمية للتحفظ المحاسبي في شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وأن هذه الشركات محل الدراسة تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

2- إن ممارسات التحفظ المحاسبي لها أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تسهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات، وزيادة مستوى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

ثانياً- توصيات الدراسة.

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1- استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي في جميع القطاعات على اختلاف طبيعة أعمالها ومجال نشاطها.

2- العمل على توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات المستقبلية ليشمل القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى.

3- عقد الدورات التدريبية وورش العمل للمحاسبين والمدراء الماليين والمراجعين؛ للتعريف بأهمية التحفظ المحاسبي وأثر ممارساته على جودة المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع:

- عماد سعيد الزمر، (2011)، "تأثير جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفُّظ المحاسبي في التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"، *مجلة المحاسبة المصرية*، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد الأول.
- عمر إقبال، ومأمون القضاة (2014)، "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفُّظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)* المجلد 28، العدد 4.
- مرفت على محمود العادلي، (2017)، "منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفُّظ المحاسبي في تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار" *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر*، العدد الثامن عشر.
- أبو الخير، مدثر طه، (2007)، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول.
- Kim, Y., Li, S., Pan, C. and Zuo, L. (2013), "The role of accounting conservatism in the equity market: evidence from seasoned equity offerings", *The Accounting Review*, Vol. 88, Issue: 4.
- Bertomeu, J., Darrough, M. and Xue, W. (2017), "Optimal conservatism with earnings manipulation", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 34, Issue: 1.
- Ball, R., Kothari, S.P. and Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 29(1).
- Hendrickson, Don, (2008). Accounting theory, translation and localization, Dr. Kamal Khalifa Abu Zeid, Fourth Edition.

- Al-Sakini & Al-Awawdeh, (2015), "The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 6, No. 7.
- Balakrishnan, K., Watts, R., & Zuo, L. (2016). The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol 43, No. 5-6.
- Hu, J., Li, A. and Zhang, F. (2014) Does accounting conservatism improve the corporate information environment? *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 23.
- Isniawati, A., Rahmawati, R., & Gunardi, A. (2018). Information asymmetry and accounting conservatism: Does analyst coverage moderate the results? *Journal of International Studies*, 11(3)
- Jurusan Akuntansi, Fakultas Ekonomi, (2018), "Factors Influencing the Application of Accounting Conservatism in the Company", *International Conference on Economics, Business and Economic Education* .
- Tara Shaw, Mehul Raithatha, Gopal V. Krishnan & James J. Cordeiro, (2019), "Did Mandatory Csr Compliance Impact Accounting Conservatism? Evidence From A Natural Experiment", Available at:
<https://www.iimb.ac.in/Jaaf-Symposium-2020/Papers/Tarashaw-Mehulraithatha.Pdf>
- Givoly, D. and Hayn C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting & Economics*, 29(3).

Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting & Economics*, 24(1).

-Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980) Statement of Concepts No. 2, *Qualitative Characteristics of Accounting Information*. FASB, Norwalk, CT.

-International Financial Reporting Standards (IFRS), (2004), Framework for The Preparation and Presentation of Financial Statement, London: IASCF., Paragraph, 37.

-Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39.

-Verleun, M.,Georgios, G., Loannis, S., & Konstantions, Z.V., (2011) "The Sarbanes - Oxley Act and Accounting Quality: A Comprehensive Examination ", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 3, No. 5

-Cohen,D.,A.Dey,and T.Lys.(2008)."Real and Accrual-Based Earnings Management in The Pre-and Post –Sarbanes-Oxley Periods". *The Accounting Review*.83(3).

-Artiach, T., and P. Clarkson. (2013). Conservatism, disclosure and cost of equity capital, *Australian Journal of Management*, Available at: <http://ssrn.com/abstract-1673516>

-LaFond, R., and R. Watts. (2008). The information role of conservatism, *The accounting Review*, 83(2).

-Chen, C. and S. Zhu. (2013). Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China, *Emerging Markets Finance & Trade* Sept.-Oct., 49(4).

-Financial Accounting Standards Broad (FASB). (2010).
Conceptual framework, for financial reporting. **Statement of
Financial Accounting**, Concept No. 8. Norwalk. CT: FASB.